واقع المناخ الاستثماري في العراق
(نموذج إقليم كوردستان –العراق للمدة2006 ـ 2015)

د.صلاح الدين احمد محمد امين
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة صلاح الدين/ اربيل
ا.م.د محمد بدوي القاضي
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية / جامعة الزيتونة /عمان
ا.م.د محمد سلمان محمد
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة صلاح الدين/ اربيل

المستخلص

يلعب الاستثمار دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية ،وتهيئة المناخ الاستثماري المدخل الحقيقي إلى جذب أو طرد الاستثمارات الأجنبية والمحلية في العراق وأقليم كوردستان كباقي الدول النامية .لتوفير تمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية بهدف التوسّع في القاعدة الإنتاجية والخدمية، وما تُتيحه من فرص لزيادة الإنتاجية ورفع معدّل القيمة المضافة وامتصاص البطالة وزيادة الدخل مع الأخذ بالاعتبار أنّ تحقيق تلك الأهداف مرتبط بتوافر مقوّمات اقتصادية وسياسية وقانونية واجتماعية وأمنية كي يستطيع العراق والاقليم دخول المنافسة الدولية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية بخاصة المباشرة منها، وبناءاً على ذلك حدد هدف البحث لمعرفة واقع البيئة الاستثمارية من حيث رأس المال المستثمر وتوزيعه على القطاعات الاقتصادية ومحافظات الاقليم للمدة (2006/8/1 لغاية 2015/5/31)، ودراسة عوامل الجذب والطرد للاستثمار، اعتمد البحث على ألاسلوب الوصفي التحليلي المقارن لواقع العوامل المشجعة لمناخ الاستثمار المحلي والاجنبي في إقليم كوردستان-العراق واهم العقبات التطبيقية في الواقع العملي والآفاق المستقبلية للوصول الى هدف البحث وذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات والبحوث والدراسات المتوفرة في هيئة الاستثمار، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

الكلمات الافتتاحية: الاستثمار، المناخ الاستثماري، عوامل جذب وطرد الاستثمار في إقليم كوردستان – العراق

Abstract

The investmentplays a prominent role in the economic development and to prepare an investment climate that can attract or expel foreign and domestic investments in Iraq and in the Kurdistan Region like other developing countries, to provide financing for production and service projects in order to expand production and service base, and related opportunities to increase productivity and raise the value-added rate and absorb unemployment and increasing income, taking into account that the achievement of those objectives linked to the availability of economic, political and legal elements, social and security so that Iraq and the Region enter the international competition in order to attract foreign direct investments, including, in particular, and based on that set the goal of research to see the reality of the investment environment in terms of invested capital and distributed to the economic sectors and provinces of the Region for the period between 8.1.2006 to 05.12.2015, to study the factors that attract or expulse investment. This study relies on a descriptive analytical comparative method to the reality of the encouraging factors for the climate of domestic and foreign investment in Kurdistan-Iraq region and the most important obstacles applied in practice and future prospects to reach the goal of the research based on data, information, research and studies available in the Investment Authority, and the search leading to a set of conclusions and proposals.

المقدمة

يمر اقتصاد كوردستان –العراق بمرحلة انتقال سريعة إلى اقتصاد يعتمد آليات السوق ويكون للقطاع الخاص فيه دوراً ريادياً فيه، وقد خطى كوردستان العراق بعد صدور قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 خطوات مهمة بأتجاه تحفيز دور القطاع الخاص، وان تحقيق مستوى عالي من الاستثمارات ومشاركة القطاع الخاص كفيل في تحسين البنى التحتية، والتي تنعكس ايجابا على عملية البناء وخلق فرص كبيرة لنجاح المشاريع الإستراتيجية المهمة. وخلق فرص عمل وتحسين الواقع الاقتصادي والخدمي. وإن موضوع مناخ الاستثمار من الموضوعات الهامة المرتبطة بالقدرة التنافسية في جذب الاستثمارات كمصدر أساسي لتمويل القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية وبالتبعية تأثيرها المباشر في امتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنويع قاعدة الإنتاج وأحلال الواردات، وتشجيع الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الموازين الاقتصادية الكلية، ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة.

أن تجربة أقليم كوردستان -العراق في الاستثمار تهدف الى خلق مناخ مشجع للاستثمار في الاقليم وأزالة المعوقات القانونية وفسح المجال لتوظيف رأس المال الوطني والاجنبي مجتمعاً أو منفرداً في المشاريع الاستثمارية بالشكل الذي يساهم في عملية التنمية الاقتصادية مساهمة فعالة وبغية منح تسهيلات وحوافز تشجيعية وأعفاءات ضريبية لرؤوس الاموال المستثمرة ومن أجل ذلك تم أستحداث هيئة بأسم هيئة الاستثمار في الاقليم مختصة لتنظيم الجوانب المختلفة لعمليات الاستثمار في الاقليم. وذلك على أساس ماجاء في قانون الاستثمار رقم (4)لسنة 2006.

مشكلة البحث:-

يعاني أقليم كوردستان من ضعف البيئة الجاذبة للاستثمار.

هدف البحث:-

يهدف البحث الى الوقوف على الجوانب المختلفة لعوامل الجذب والطرد في مجال الاستثمار مع أشارة خاصة لتجربة أقليم كوردستان- العراق .

أهمية البحث:-

أن أقليم كوردستان قد خطى بأتجاه خلق بيئة قد تكون جاذبة وتنافسية للاستثمارات المختلفة ، وقد تمكن من جذب أستثمارات بأحجام ملموسة توجهت نحو قطاعات أقتصادية عديدة ، وان أهمية البحث تنبع من هذه الاهمية ، كما تكمن الاهمية في تحليل هذه البيئة وأمكانية الوصول الى تجاوز عوامل الطرد وتقوية البيئة الجاذبة واستدامتها.

فرضية البحث:-

يفترض البحث أن واقع العملية الاستثمارية من خلال بنود قانون الاستثمار في الاقليم كانت مشجعة في جذب الاستثمار,ألا ان تلك العملية واجهت العديد من المعوقات في الواقع التطبيقي أصبحت عوامل طرد للاستثمار في إقليم كوردستان -العراق .

نطاق البحث:-

يتمثل نطاق البحث المكاني باقليم كوردستان-العراق، في حين نطاق البحث الزماني بالمدة (2006/8/1 لغاية 2015/5/31) .

منهجية البحث :-

اعتمد البحث في الدراسة على الاسلوب الوصفي التحليلي المقارن لواقع العوامل المشجعة لمناخ الاستثمار في إقليم كوردستان-العراق واهم العقبات التطبيقية في الواقع العملي والآفاق المستقبلية للوصول الى هدف البحث وذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات والبحوث والدراسات المتوفرة في هيئة الاستثمار .

هيكلية البحث:-

لكي يتمكن البحث من الاجابة على الفرضية وتحقيق هدفه يمكن هيكلته بالشكل الآتي:-

ـ المقدمة .

ـ المبحث الاول : الاستثمار وأهمية البيئة الاستثمارية في إقليم كوردستان .

ـ المبحث الثاني : عوامل الجذب لتحسين بيئة الاستثمار في إقليم كوردستان .

ـ المبحث الثالث : تطور مؤشرات الاستثمار في الاقليم.

ـ المبحث الرابع : عوامل الطرد للاستثمار في الاقليم.

المبحث الأول

الاستثمار وأهمية البيئة الاستثمارية في الاقليم

أولاً: مفهوم الاستثمار

يعد الاستثمار عنصراً فعالاً في أي اقتصاد ولارتباطه بصورة مباشرة بمتغيرات الاقتصاد الأخرى (الادخار، الاستهلاك، التوظيف، الناتج ...الخ)، كما يوصف بأنه من الوسائل الفاعلة في تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح تعديل الاختلالات الهيكلية، ويعد احد ركائز التنمية الاقتصادية المستدامة وأحد محددات الطلب الكلي، لما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ولعلاقته الايجابية مع النمو الاقتصادي.

ويعرف الاستثمار بانه عملية تكوين وتراكم رأس المال، أو توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية – اجتماعية – ثقافية بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديدها أو تعويض رأس المال القديم (علوان، 2008، 29). وبصياغة أخرى هو عبارة عن تخصيص الأموال لشراء سلع انتاجية بغية انتاج سلع أو خدمات وهذا يفسر لنا من الناحية المالية بالتخلي عن ايرادات مالية أملاً بالحصول على ايرادات وموارد أضافية أخرى في فترات زمنية متعاقبة (الدويري، بدون تاريخ، 4).

ومجالات الاستثمار تبوب كما يلي (مطر،2009، 75-80):-

1- **التبويب الجغرافي: والذي يميز بين الاستثمارات المحلية حيث تشمل الأولى كل الاستثمارات المحلية في السوق المحلية والأجنبية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة.**

2- **التبويب النوعي للاستثمار: والذي يميز بين الاستثمار الحقيقي أو الاقتصادي والذي يتحقق إذا ما توفر للمستثمر حق حيازة أصلح في قيمة اقتصادية تساهم في زيادة الدخل القومي، والاستثمار المالي ويتحقق إذا ما توفر للمستثمر حق حيازة أصل ما ليغير حقيقي لا يساهم في زيادة الدخل القومي.**

3- **المعيار الزمني للاستثمار: والذي يستخدم في تحديد العمر الاستثماري للمشروع والمدة الزمنية اللازمة لاستعادة رأس المال المستثمر، وبموجبه تصنف الاستثمارات إلى قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.**

ثانياً : أهمية البيئة الاستثمارية

البيئة الاستثمارية هي البيئة التي تتوفر فيها مستلزمات الاستثمار والتي تتيح للمستثمرين ورجال الاعمال امكانية او فرصة استثمار اموالهم في افضل فرصة استثمارية استنادا الى الدراسات المالية والاقتصادية التي تجري من قبل المتخصصين لهذه الفرص ، وتتأثر البيئة الاستثمارية لدولة ما بما يحيط بها من الدول الاقليمية بما فيها من مقومات مشجعة للاستثمار او عوامل مؤثرة بشكل سلبي على عملية الاستثمار عموما فان ذلك يؤثر في البيئة الاستثمارية للدولة اذ لايمكن ان تكون بعيدة عن التأثر بالمحيط الاقليمي ولاسيما توجد علاقات اقتصادية مع هذه الدول، وكذلك فان التأثر والتأثير يصبح متبادل ولكن الدولة الاقوى سياسيا واقتصاديا تكون مؤثرة في الطرف الآخر بشكل اكبر، وقد يكون للقرارات السياسية وبالتالي الاقتصادية الاثر الواضح في تنمية الاستثمارات وبما ينعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد الوطني، وقد أستعانت العديد من الدول برأس المال الاجنبي لتحديث وتطوير منشأتها الانتاجية وغيرها من مكونات ألاقتصادات الوطنية ،وللمساهمة في رفع قدرة ألاقتصاد على خلق قاعدة أنتاجية ذاتية التوليد في المستقبل وزيادة أسس ستراتيجية تنويع القاعدة الاقتصادية لمصادر الدخل الوطني كالتصنيع (الهيتي ، 2005 ، 11) . ويعد الاستثمار الأجنبي أحد أدوات تنويع مصادر الدخل ضمن نطاق الأنشطة الاقتـــصادية في أي بلد. وأثبتت الدراسات الاقتـــصادية جديّة دور هذه الأداة، والتركيز عليها سيدفع عجلة النمو الاقتصادي والتقليل من الاعتماد على القطاعات ذات الدور الـــسيادي في حركة أي اقتصاد، كما هي الحال في القطاع النفطي الذي تعتمد عليه الدول النفطية في تسيير حركة اقتصادها وتنميته (الشهراني، http://alhayat.com/Opinion/Writers/375353).

حيث لايمكن للبيئة الاستثمارية ان تكون مناسبة للاستثمار دون مقومات وتعتمد هذه المقومات على السياسة الحكومية المتبعة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1989 ،44-47).

ويسعى كل مستثمر ورجال الاعمال الى تحقيق الارباح من الاستثمار وتعد الضريبة عاملاً محدداً ولذلك فان التشريعات الضريبية المشجعة ستكون من دوافع الاستثمار في البلد، ولكن لا يجب الدعوة الى الاعفاء الكامل من الضريبة اذ للبلد حقوق على المستثمرين واحد ابرز هذه الحقوق هي الضريبة اذ ان المستثمر يقوم

بالاستثمار على أرض البلد المضيف وباستخدام موارد واعمال وطنية ولكن ان تكون هذه التشريعات تعمل باعفاءات ضريبية تدريجية مشجعة للمستثمر وضامنة لحقوق البلد. ويتطلب الاستثمار وجود مدخرات وطنية وهي الفوائض عن الاستهلاك او جزء يتم اقتطاعه من الدخل والتنازل عن الاستهلاك الاني للاحتفاظ به كأدخارات واستثماره مستقبلاً اِذاً هو التنازل في الوقت الحاضر على امل الاستثمار والحصول على عائد مناسب معقول.

وكذلك وجود شبكات اتصالات متطورة تسمح وتساعد على الاتصال مع مختلف الاسواق الاقليمية والعالمية لتبادل المعلومات وربما البيانات المساعدة في استخدامها للدراسات التحليلية ،وتشريعات قانونية ومالية مشجعة على الاستثمار،ووجود اسواق مالية (البورصة للاسهم والسندات)كفوءة تسهل عملية تداول الاوراق المالية ،بلاضافة لوجود فرص استثمارية يمكن الاستثمار فيها حسب القطاعات الاقتصادية (الشماع، 1992، 82).

ومن أهم عناصر الجاذبة للبيئة الاستثمارية هي (عريقات ،2007، 8-16) (حمزة ،2012، 28-36):-

- الاستقرار السياسي والاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية.
- سهولة إجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية في البلد المضيف.
- تحقيق عائد مجزي للاستثمار وحرية تحويل الأرباح وأصل للاستثمار للخارج.
- توفير البنى التحتية واتساع حجم السوق الداخلي.
- وضوح القوانين وسهولة الحصول على ترخيص للاستثمار.
- احترام البلد المضيف للاتفاقات التي يعقدها مع الغير.
- التسهيلات والامتيازات والإعفاءات من الضرائب والرسوم الكمركية.
- نجاح مشاريع سابقة في البلد المضيف.
- توفير سوق منظم لتداول الأوراق المالية.
- توفير الرأي العام المحلي الذي يرحب بالمستثمر الوافد.

أما أهم العناصر الطاردة للاستثماررغمأختلافها من بلد لاخرهي(عريقات ،2007، 18) (حمزة ،2012،28-36):-

- عدم توفر الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي .

- القيود المفروضة على حركة رأس المال وتحويل الأرباح.
- عدم ثبات سعر صرف العملة المحلية.
- البيروقراطية وصعوبة إجراءات التسجيل والترخيص.
- عدم توفر البنى التحتية ومحدودية السوق المحلية.
- عدم وضوح قوانين الاستثمار أو تعددها وتضاربها.
- عدم توفر سوق منظم للأوراق المالية.
- عدم توفر عناصر الإنتاج وصعوبة الاستيراد من الخارج .
- تفشي الفساد الإداري والمالي وخاصة في الإدارة الاقتصادية
- عدم توفر دراسات مسبقة عن فرص الاستثمار المتاحة .
- عدم وضوح سياسة الإعفاء من الضرائب والرسوم الكمركية.
- عدم وجود حوافز كافية للصناعات المحلية.

المبحث الثاني

عوامل الجذب لتحسين بيئة الاستثمار في إقليم كوردستان – العراق

عُدَّ الإقليم بخاصة بعد عام 2003 بيئة جاذبة للاستثمار بنوعيه الأجنبي والمحلي ، لما يتمتع به الإقليم من موقع متميز واستراتيجي، فله حدود واسعة مع الدول المجاورة (تركيا وإيران وسوريا)، كما يعد حلقة الوصل بين أوربا والشرق . يمتلك الإقليم مقومات تكاد تكون متكاملة لعرض الخدمات السياحيةإذ يمتاز بتنوع طبيعي وجغرافي وثقافي وتاريخي وحضاري فضلاً عن وجود مرتكزات خدمات مساندة أخرى مهمة (شهاب ،62، 2012-63) .فضلا عن ما سبق ذكره يمكن التركيز على أهم مكونات المناخ الاستثماري وكمايلي :-

1- الاستقرار السياسي والامني

أتسم وضع الاقليم بالاستقرار السياسي والامني نسبياً ، بخاصة عند المقارنة بالمناطق الاخرى في العراق،حيث إن الشرط الأول لدخول الاستثمار إلى أي دولة يتعلق بتأمين الحد الأدنى المقبول من الاستقرار السياسي والأمني، فإذا كانت الأوضاع السياسية غير مستقرة أو كان الأمن غير مستتب فإن المستقبل سيكون مجهولاً وبالتالي لا يستطيع أي مستثمر أن يتخذ قراراً وهو يعرف أن مصيره سيكون مهدداً في أي لحظة تحت طائلة الفوضى أو الانفلات الأمني، ويتخذ

المستثمرون الأجانب قراراتهم الاستثمارية بعد أن يأخذوا بنظر الاعتبار ما يلي (عبد الرضا والجوارين، 2012 ،http://www.ahewar.org):-

- قيمة النفقات المدفوعة لتامين قوة الحماية والأمن كنسبة من التكاليف والتي تؤثر سلباً على أيرادات المستثمر.
- تحمل المستثمر التكاليف الناجمة عن الخسائر المتحققة بسبب الانفلات الامني والسياسي في البلد المضيف.

ويرتبط الاستقرار السياسي بما يعرف بالفساد السياسي الذي يؤدي عادة إلى انعدام التنافسغير الشرعي والسليم للوصول الى السلطة والتمسك الفردي بالقرارات السياسية ، وعدم وضوح القواعد مما يؤدي إلى عدم إمكان اتخاذ القرارات الاقتصادية بصورة واضحة وشفافة من القواعد المعلنة والمعروفة،ويبرز الأثر السلبي أو الايجابي لهذه التحولات فيما تبعثه من إحساس بالأمان لدى المستثمر،وما يتعلق بعنصر المخاطرة التي قد تؤثرطردياً أو عكسياً تبعاً لنوع هذه التطورات واتجاهها والتيلها أثرها المباشر في التكلفة والعائد على الاستثمار.

كما ذكر أعلاه فأن الاقليم يتمتع باستقرار سياسي وأمني نسبي ، ومما يعزز البيئة الاستثمارية في كوردستان انضمام العراق إلى المؤسسة الدولية لضمان الاستثمار (***Multilateral Investment Guarantee Agency***) من خلال توفير التأمين ضد المخاطر السياسية ، كالضمانات ضد مخاطر نزع الملكية والإخلال بالتعاقدات والحروب والاضطرابات الأهلية،وهو ما سيسهم في تشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في العراق عامة وإقليم كوردستان بخاصة (عبدالرضا والجوارين،2012 ،www.ahewar.org).

2-البيئة التشريعية والقانونية

تتضمن التطوراتالتي تطرأ على البيئة التشريعية من إصدار قوانين وتشريعات ترتبط بالاستثمار ومناخه والتي تسهم في حماية الاستثمار والمستثمر بما يسهم في توفير بيئة ملائمة للاستثمار تؤدي بشكل مباشر إلى جذب المزيد من الاستثمارات .

فضلا عن ذلك يجب أن تتمتع البيئة التشريعية بالاستقرار القانوني،وتتركز بالنقاط التالية(عريقات،2007، 11):

- وجود قانون واحد ينظم الاستثمارات مما لا يشتت فكر المستثمر بين أكثر من تشريع مع عدم الاعتماد على الاجتهادات من مسؤول لآخر ومن وقت لآخر.

- **الاستقرار في التشريعات الناظمة للاستثمار مما يولدالثقة والاطمئنان لدى المستثمر على استثماراته بسبب ثباتبنود القوانين.**
- **الوضوح في نصوص قوانين وتشريعات الاستثمار التي يتسم بالتطور والمرونة فضلا عن الشفافية ووضوح الرؤية، إذ إن المقصود بالشفافية هنا هو الشعور بأن التنافس الشريف وسلامة الإجراءات وعدم اللجوء إلى التحايل والرشوة واستغلال النفوذ هو الطريق لخروج المشروع الاستثماري إلى الوجود.**
- **عدم وجود قيود مفروضة على المشروعات اي عدم التفرقة بين اوجه الاستثمارات لمواطني الدول المضيفة دون غيرهم من المستثمرين الوافدين .**
- **وجود نظام قضائي فعال ومستقل يسهم في حل النزاعات التي يمكن أن تنشأ في هذا المجال.**
- **يجب أن يكون القانون ذا فاعلية أي أن السلطات المعنية لها القدرة على تطبيقه على أتم وجه.**

ومما يعزز البيئة الاستثمارية في الاقليم صدور قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 الذي شكل طفرة حقيقية في تعزيز وجذب الاستثمارات الخارجية والداخلية واستقطاب الفرص الاستثمارية.

و فيما يلي أهم بنود أحكام هذا القانون(الموقع الرسمي لبرلمان كوردستان – العراق):-

- **تشكيل هيئة باسم(هيئة الاستثمار في إقليم كوردستان)وتكون لها شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري ولها القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لأغراض تنفيذ أحكام هذا القانون.**
- **معاملة المستثمر الأجنبي: لم يميز القانون بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي، فيقصد بالمستثمرفيالقانون(كل شخص طبيعي أو معنوي يستثمرأمواله في الإقليم وفق أحكام هذا القانون سواء كان وطنيا أو أجنبيا), ويكون للمستثمر الأجنبي الحق في امتلاك كامل رأس مال أي مشروع يقيمه في الإقليم بموجب هذا القانون .**
- **بموجب المادة الثانية من قانون الاستثمار فان مجالات الاستثمار هي جميع القطاعات الاقتصادية ما عدا القطاع النفطي الذي يجب أن توافق عليه الهيئة.**

- وفرت الكثير من الإعفاءات الضريبية كما جاء في المادة الخامسة من الباب الثاني إذ نصت الفقرة الأولىمن تلك المادة على إعفاء المشروع الاستثماري من جميع الضرائب والرسوم غير الكمركية لمدة عشرة سنوات اعتبارا من تاريخ بدء المشروع بتقديم الخدمات أو تاريخ الإنتاج الفعلي، فضلا عن إعفاء الآلات والأجهزة والمعدات والآليات والمكائن المستوردة للمشروع من الضرائب والرسوم والتي تستخدم لأغراض المشروع حصراً، وإعفاء المواد الأولية المستوردة للإنتاج من الرسوم الكمركية لمدة خمس سنوات.
- منحت أعفاءات وحوافز وتسهيلات أضافية للمشاريع المجازة وفق قانون الاستثمار كما جاء في الفقرة الاولى من المادة السادسة من الفصل الثاني والتي تتوافر فيها إحدى السمتين التاليتين:

-المشاريع التي تقام في المناطق الأقل نموا في الإقليم.

-المشاريع المشتركة بين المستثمر الوطني والأجنبي.

- الضمانات القانونية: للمستثمر ان يؤمن على مشروعه الاستثمارى من قبل اي شركة تأمين أجنبية أو وطنية يعتبرها ملائمة، ويتم بموجبه تأمين كافة جوانب العمليات التي يقوم بها، استخدام الايدي العاملة المحلية والاجنبية اللازمة للمشروع مع اعطاء الاولوية الى الايدي العاملة المحلية وفقاً للقوانين النافذة في الاقليم، يسمح للمستثمر الأجنبي ان يحول الى الخارج ارباح وفوائد راسماله،وللمستثمر الاجنبي الحق في اعادة راسماله الى الخارج عند تصفية المشروع او التصرف فيه بما لايتعارض مع احكام القوانين والاجراءات الكمركية والضريبية المعمول بها.

3- البيئة الاقتصادية

تتمثل البيئة الاقتصادية في ما يحققه البلد من معدل نمو حقيقي ، إذ يعكس معدل النمو الحقيقي مستوى التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية ، وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي ، وما يؤدي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج والإنتاجية ، إذ يجسد النمو الاقتصادي إحدى الركائز الأساسية لعملية متعددة الأبعاد ، هي عملية التحديث التي ترمي إلى إحداث تحول جذري في طبيعة المجتمع من مجتمع متخلف إلى مجتمع متطور. فضلا عن ذلك يعد النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها

المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري ، فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي أو لاقتصاد البلد غالباً ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار ، والعكس صحيح فأن الأداء الجيد للاقتصاد وتحقيق معدلات نمو مرتفعة من شأنها أن تؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2006، 5) .

حيث أظهرت بيانات النمو الاقتصادي في إقليم كوردستان للمدة (2004-2012) أن الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية قد أزدادت من (2419.60) مليار دينار عام 2004 الى (27600) مليار دينار عام 2012، والذي أنعكس بشكل ملحوظ على متوسط نصيب الفرد منه حيث أزداد من (524.43) دينار الى (5.280.00) دينار في عامي 2004-2012 على التوالي (وزارة التخطيط ، 2014، صص9و54-58).

كما تعد أسعار الصرف احد العناصر الأساسية التي تؤثر في بيئة الاستثمار نظراً لما تعكسه من وضع للعملة المحلية وأثر ذلك في الصادرات ، كما تعدُ أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس المخاطر الاقتصادية في مؤشر التنافسية، لقد استخدم الاقتصاديون مؤشرات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في قياس القدرة التنافسية بين الدول وتقدير أسعار الصرف التوازنية، لذا فأن استقرار أسعار صرف العملة تعد أحد أبرز المكونات الاقتصادية للبيئة الاستثمارية في الاقليم ، كما أن مستوى التضخم المنخفض نسبيا يشكل عامل جذب آخر للاستثمارات الأجنبية في الاقليم (http://www.kurdistaninvestment.org).

4-البنى التحتية (وزارة التخطيط ، 2014، 9-58).

ان البني التحتية للبلد المضيف لها تأثيرا كبيراً في تكلفة الإنتاج والنقل ومدى كفاءتها ، وتطوير هذه البنية بصورة حديثة من اجل إن تسهم في جذب الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي ، ويتوافر في كوردستان الحد الأدنى المعقول من بعض عناصر البنية الأساسية مثل طرق المواصلات والاتصالات والطاقة والمياه.

حيث تطور توليد مصادر الطاقة الكهربائية المتحققة في الاقليم من (277.60) ميكا واط عام 2004 الى (2075.58) ميكا واط في عام 2012.

ويمتاز الاقليم بوجود العديد من الطرق الممهدة حديثاً، وادت المنشات الجديدة في مطاري أربيل والسليمانية الدوليين وأدخال خدمات جوية دولية جديدة الى توسيع كبير لشبكة النقل الجوي في الاقليم في السنوات الاخيرة. وتؤدي تكاليف النقل الدولي

المتدنية إلى تشجيع التجارة ذاتها إذ توفر حافزا للاستثمار في القطاعات الأخرى . كما توجد مجموعة من المعابر الحدودية لإقليم كردستان مع كل من سوريا وتركيا وإيران للاستفادة منها في المجالين التجاري والنقل.

وتطور خدمات الاتصالات كانت واضحة في الاقليم، حيث يتوفرحالياً (33) بدالة الكترونية ثابتة، و(28) شركة خاصة بالشبكة المعلوماتية الدولية الحديثة (الانترنيت)في نهاية عام 2013،وتزايد كبير في خدمات الهواتف النقالة في الاقليم أدىالى تجاوز عدد المشتركين حوالي المليونين ونصف مشترك في نهاية عام 2012، فتوفر الاتصالات المنخفضة التكاليف حافزاً للاستثمار في الاقليم .

5-توفر عوامل الانتاج

يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر طردياً مع وفرة الموارد الطبيعية في البلدان المضيفة وذلك من أجل تخفيض تكلفة الإنتاج إلى أقل ما يمكن لغرض زيادة الأرباح، فضلا عن ذلك فان توافر الموارد البشرية والأيدي العاملة الرخيصة تشكل دافعاً للاستثمار لان انخفاض التكاليف الإنتاجية يؤدي إلى دعم القدرة التنافسية للشركات الأجنبية وخصوصاً تكاليف عنصر العمل لذلك تسعى تلك الشركات إلى تأسيس المصانع في الدول النامية للاستفادة من انخفاض معدلات الأجور (عبدالرضا والجوارين، 2012، www.ahewar.org).

يمتلك الاقليم من الموارد الطبيعية والبشرية المتنوعة تجعله يحمل ميزة نسبية باتجاه جذب الاستثمارات، فاقتصاد الاقليم يمتلك قاعدة غنية ومتنوعة من الموارد، حيث تشكل الثروة النفطية في الاقليم والعراق ككل عوامل جذب للشركات الأجنبية بسبب انخفاض تكلفة الإنتاج وغياب المخاطر وقرب النفط من سطح الأرض ، لذلك فأن الثروة النفطية تمثل العمود الفقري للاقتصاد العراقي والاقليم ((عبدالرضا والجوارين، 2012، www.ahewar.org).

إضافة إلى الاحتياطي النفطي والغاز الطبيعيتوجودكميات كبيرة من الفوسفات والكبريت لم تستخدم بشكل فعال حتى الوقت الحاضر، مع احتمال امتلاكه لمعادن ومواد أولية أخرى لم يجر التنقيب عنها حتى الآن، إضافة إلى وجود كمية هائلة من سكراب الحديد الذي يمكن استخدامه في الصناعة العراقية. وإلى جانب ذلك يمتلك العراق إمكانيات كبيرة لتطوير ثروته الزراعية والحيوانية، سواء كان ذلك في وادي الرافدين أم

في ربوع كوردستان العراق حيث تتوفر عيون المياه ومصادر مائية أخرى. وفي هاتين المنطقتين يمكن تنمية مختلف أنواع المحاصيل الصناعية والمحاصيل الاستهلاكية والخضروات والفواكه المتنوعة بما يكفي لتغطية حاجته والتوجه صوب التصدير. ويمتلك العراق مساحة واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة وغير المستخدمة حتى الوقت الحاضر، رغم توفر إمكانيات جيدة لاستخدامها وتطوير الإنتاج الزراعي فيها، إضافة إلى تطوير الغابات والمراعي الخضراء للتوسع في الثروة الحيوانية (وزارة التخطيط ، 2014،20- 27).

فيما يخص الموارد الطبيعية والبشرية تتوافر في الإقليم وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي إذ يبلغ احتياطي النفط المؤكد في الإقليم (45) مليار برميل ، في حين يبلغ احتياطي الغاز المؤكد(3) تريليون متر مكعب (https://www.openoil.net).وهي من أهم مصادر الطاقة في العالم، إذ يقدر الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق حسب تقديرات منظمة الاوابك لعام 2013 بحدود (114.3) مليار برميل ويمثل (11.37%) من الاحتياطي العالمي و(43.14%)من الاحتياطي لدول الاوبك، ويقدرالاحتياطي من الغاز الطبيعي بحدود (3694) مليارمتر مكعب ويمثل (1.86%) من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي (الاوابك ،2014، 8-16)، ويحتل العراق الترتيب الثالث بعد السعودية وإيران ضمن التسلسل النسبي للاحتياطات النفطية في العالم (OPEC,2015,22).

المبحث الثالث

تطور مؤشرات الاستثمار في الاقليم

يركز في هذا المبحث على تطور أهم المؤشرات المرتبطة بالاستثمار في إقليم كوردستان – العراق من حيث عدد المشاريع المرخصة وحجم راس المال المستثمر والتوزيع النسبي لرأس المال المستثمر حسب القطاعات الاقتصادية والمحافظات الثلاثة ونوع الاستثمار ، وسنوات الاستثمار والمساحات المستثمرة. ومن الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) يتوضح عددمشاريع الاستثمارالمرخصةموزعةحسبالقطاعات ومحافظات إقليم كوردستان-العراق للمدة (2006/8/1لغاية 2015/5/31) والتي تم البحث فيها :

1- اعداد المشاريع المرخصة موزعة حسب القطاعات والمحافظات

تفاوتت أعداد المشاريع الاستثمارية المرخصة حسب قانون الاستثمار الاستناد الى القطاعات الاقتصادية والمحلفظات وكما بينها الجدول (1) والشكل (1).

جدول (1) عدد مشاريع الاستثمار المرخصة موزعةحسب القطاعات ومحافظات إقليم كوردستان-العراق للمدة (2006/8/1 لغاية 2015/5/31)

ت	القطاعات	دهوك	أربيل	السليمانية	المجموع	النسبة %
1	الزراعة	6	18	2	26	3.62
2	الفنون	—	3	—	3	0.42
3	البنوك	—	2	—	2	0.29
4	الاتصالات	—	2	3	5	0.70
5	التعليم	5	7	7	19	2.64
6	الصحة	3	31	7	41	5.71
7	الاسكان	38	80	45	163	22.70
8	الصناعة	57	75	50	182	25.35
9	الخدمات	—	3	4	7	0.97
10	الرياضة	9	1	11	21	2.92
11	السياحة	42	70	16	128	17.82
12	التجارة	26	36	57	119	16.57
13	النقل	—	2	—	2	0.29
	المجموع الكلي	186	330	202	718	%100

المصدر: - أعداد الجول من قبل الباحثين بالاعتماد على

-Kurdistan Regional Government-Iraq Board of Investment, Studies and Information DepartmentList of Licensed Projects in Kurdistan Region,2015,52.

يتبين من الجدول (1) أعلاه:

- **بلغت أجمالي عدد المشاريع المرخصة (718) مشروع خلال مدة الدراسة موزعة بواقع (186)و(330)و(202) على محافظات دهوك ، أربيل ، السليمانية على التوالي .**
- **يأتي ترتيب حصة المشاريع المرخصة لمحافظة أربيل بالمرتبة الاولى وبنسبة (46%) ، ومحافظة السليمانية بالمرتبة الثانية وبنسبة (28%) ،بينما تحتل حصة محافظة دهوك المرتبة الثالثة وبنسبة (26%).**
- **توزعت المشاريع المرخصة على (13) قطاعاً أقتصادياً موزعة بواقع (8) قطاعات مختلفة في محافظة دهوك ولم تتضمن القطاعات (الفنون، البنوك، الاتصالات،**

الخدمات، النقل) و(10) قطاعات في السليمانية بما فيها القطاعات (الفنون ،البنوك، النقل) والقطاعات كلها في اربيل (13 قطاع).

- **كانت حصة الاكبر للمشاريع للقطاعات (الصناعة ،الاسكان، السياحة، التجارة) وبواقع (182)، (163)، (128)، (119)، وبنسبة (35.25%)، (22.70%)،(17.82%)، (16.57%) على التوالي.**

يمكن توضيح بيانات الجدول (1) من خلال الشكل (1) أدناه.

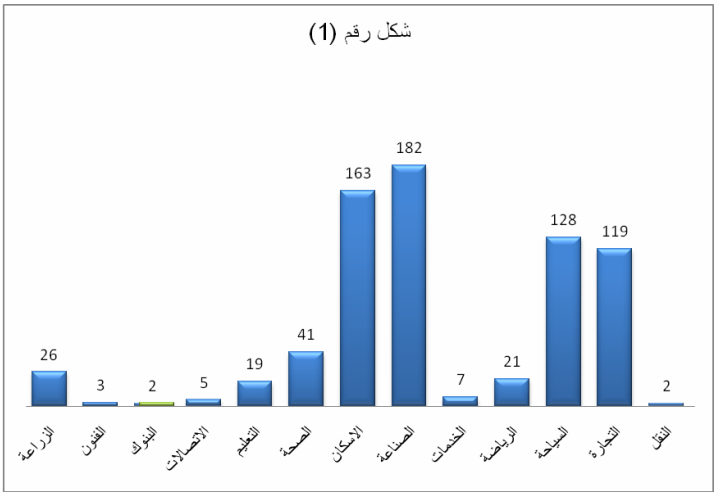

المشاريع الاستثمارية المرخصة حسب القطاعات الاقتصادية في الاقليم 2015/5/31

المصدر: -أعداد الجول من قبل الباحثين بالاعتماد على

-Kurdistan Regional Government-Iraq Board of Investment, Studies and Information DepartmentList of Licensed Projects in Kurdistan Region,2015,52.

2- المشاريع المرخصة حسب نوع الاستثمار

تباينت اعداد المشاريع المرخصة وفق قانون الاستثمار سواء من حيث التوزيع الجغرافي (المحافظات) إم من حيث نوعية الاستثمار خلال الدراسة وكما بينها الجدول (2).

جدول رقم (2) عدد مشاريع الاستثمار المرخصة موزعة حسب نوع الاستثمار في إقليم كوردستان-العراق للمدة (2006/8/1 لغاية 2015/5/31)

القطاعات	محلي		أجنبي		مختلط		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الزراعة	20	3.11	2	4.35	4	14.29	26	3.62
الفنون	3	0.47	—	—	—	—	3	0.42
البنوك	1	0.15	1	2.18	—	—	2	0.28
الاتصالات	4	0.62	—	—	1	3.57	5	0.70
التعليم	15	2.33	3	6.52	1	3.57	19	2.65
الصحة	38	5.90	3	6.52	—	—	41	5.71
الاسكان	144	22.36	14	30.44	5	17.86	163	22.70
الصناعة	160	24.84	11	23.91	11	39.29	182	25.35
الخدمات	6	0.93	—	—	1	3.57	7	0.97
الرياضة	21	3.26	—	—	—	—	21	2.92
السياحة	119	18.48	6	13.04	3	10.71	128	17.83
التجارة	111	17.24	6	13.04	2	7.14	119	16.57
النقل	2	0.31	—	—	—	—	2	0.28
العدد الاجمالي	644	%100	46	%100	28	%100	718	%100

المصدر: - اعداد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على

-Kurdistan Regional Government-Iraq Board of Investment, Studies and Information DepartmentList of Licensed Projects in Kurdistan Region,2015,66-67.

يبين الجدول (2) الآتي:

- **أستحوذت الاستثمارات المحلية الوطنية على (644) مشروعاً أستثمارياً وتمثل (89.70%) من مجموع الشركات المرخصة في الاقليم، والتي توزعت على القطاعات (الصناعة ، الاسكان، السياحة، التجارة، الصحة، الرياضة، الزراعة، التعليم) وبنسبة (24.84%، 22.36%، 18.48%، 17.24%، 5.90%، 3.26%، 3.11%، 2.33%) على التوالي.**
- **كانت من نصيب الاستثمارات الاجنبية (46) مشروعاً وتمثل (6.41%) من مجموع الشركات المرخصة في الاقليم، وتركزت على (14) في قطاع الاسكان ، (11) مشروعاً في قطاع الصناعة ، والسياحة والتجارة بواقع (6) مشروعات لكل منهما، وبقية المشاريع موزعة على القطاعات الاخرى.**

❖ **حصة الشركات المختلطة كانت** (28) **مشروعاً وتمثل** (3.90%) **من مجموع الشركات المرخصة في الاقليم، وتركزت على** (11) **مشروعات في قطاع الصناعة،**(5) **مشروعات في قطاع الاسكان،**(4) **مشروعات في قطاع الزراعة والثمان الاخرى موزعة على بقية القطاعات الاخرى المثبة في الجدول.**

كما يمكن اسقاط المعطيات الواردة في الجدول (2) **كما في الشكل** (2).

الشكل (2)

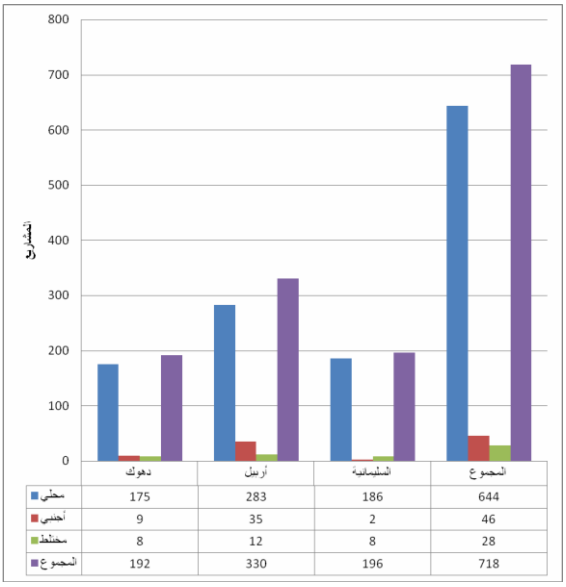

عدد مشاريع الاستثمار المرخصة موزعة حسب نوع الاستثمار والمحافظات في إقليم كوردستان العراق للمدة (2006/8/1 **لغاية** 2015/5/31).

المصدر: – أعداد الشكل من قبل الباحثين بالاعتماد على

-Kurdistan Regional Government-Iraq Board of Investment, Studies and Information Department List of Licensed Projects in Kurdistan Region,2015,66-67.

يشير الشكل (2) **مايلي:**

❖ **كانت حصة المشاريع المحلية في محافظة دهوك** (175) **مشروعاً وبنسبة** (27.17%).

❖ **حصة المشاريع المحلية في محافظة أربيل** (283) **مشروعاً وبنسبة** (43.99%).

❖ **حصة المشاريع المحلية في محافظة السليمانية** (186) **مشروعاً وبنسبة** (28.88%).

- توزعت المشاريع الاستثمارية حسب الجنسية الاجنبية بحصة (9)،(35)،(2) مشروعاً للمحافظات (دهوك، أربيل، السليمانية) وبنسب (19.56%، 76.09%، 4.35%) على التوالي.
- توزعت المشاريع الاستثمارية حسب النشاط المختلط الجنسية بحصة (8)،(12)،(8) مشروعاً للمحافظات (دهوك، أربيل، السليمانية) (28.57%،42.86%، 28.57%)على التوالي.
- توضح البيانات الواردة في الشكل بأن هناك تفاوت في حصة عدد المشاريع المرخصة حسب نوع الاستثمارونوعيةالانشطة القطاعية،والتوزيع النسبي بين محافظات الاقليم.

3- رأس المال المستثمر في المشاريع المرخصة حسب القطاعات والمحافظات

تباينت أقيام رأس المال المستثمر في المشاريع المرخصة فيما بين محافظات الاقليم كما فيما بين القطاعات الاقتصادية التي تم الاستثمار مدة فيها خلال الدراسة وكما بينها الجدول (3).

جدول (3) رأس المال المستثمر حسب القطاعات ومحافظات إقليم كوردستان-العراق للمدة (2006/8/1لغاية 2015/5/31)/ مليون دولار

القطاعات	دهوك	أربيل	السليمانية	المجموع	الاهمية النسبية %
الزراعة	431,143	263,142	10,649	704,934	1.69
الفنون	ـــ	9,806	ـــ	9,806	0.02
البنوك	ـــ	740,000	ـــ	740,000	1.78
الاتصالات	ـــ	127,895	92,996	220,891	0.53
التعليم	28,961	229,094	461,547	719,602	1.73
الصحة	35,723	880,982	106,411	1,023,116	2.46
الاسكان	2,138.964	8,854.297	2,440.215	13,433.476	32.25
الصناعة	1,252.492	4,096.284	7,428.627	12,777.403	30.68
الخدمات	ـــ	99,691	89,292	188,983	0.45
الرياضة	62,139	11,000	19,930	93,069	0.22
السياحة	719,404	4,415.162	1,391.401	6,525.967	15.67
التجارة	384,585	4,223.110	503,986	5,111.681	12.27
النقل	ـــ	104,204	ـــ	104,204	0.25
الاجمالي	5,053.411	24,054.667	12,545.054	41,653.132	%100.00

المصدر:- أعداد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على

-Kurdistan Regional Government-Iraq Board of Investment, Studies and Information DepartmentList of Licensed Projects in Kurdistan Region,2015,62-65.

من الجدول رقم (3) توضح الآتي:

- توزيع رأس المال المستثمر حسب القطاعات والمحافظات في المشاريع المرخصة في الاقليم، وتبين أن محافظة أربيل حصلت على أعلى نسبة من الاستثمارت وبلغت (57.74%) ، وتلتها السليمانية بنسبة (30.11%) ثم محافظة دهوك باقل حصة بنسبة (12.14 %). أي انه دلالة على عدم عدالة توزيع الفرص الاستثمارية بين المحافظات، وهذا يعني أن أكبر الامتيازات من هذه الاستثمارت كانت من حصة محافظة أربيل .وقد يكون السبب ذلك كونها ذات بيئة جاذبة مع وجود فرص أكبر على رأس المال المستثمر.
- سيادة حصة قطاع الاسكان من الاستثمارات الموجهة الى المشاريع المرخصة وفق قانون الاستثمار، وبمبلغ (13.433) مليار دولار تقريباً وبنسبة (32.25%) من أجمالي الاستثمارات خلا مدة الدراسة ومع ذلك فان الحصة الاكبر منها كانت في محافظة أربيل وبمبلغ يقارب (9.00) مليار دولار، تقاربت حصة كل من (دهوك والسليمانية) بما يقارب (2.00) مليار دولار لكل منهما. وسبب هذا الجذب الكبير لهذا القطاع هو:
  - تجميع مدخرات المستفيدين من منتجات هذا القطاع بشكل دفعات تسجيل أولية ثم دفعات ثانية على فترات زمنية مختلفة متفق عليها بين المستثمر والمستفيد .
  - أستثمار المهارات الذاتية والعلاقات في الحصول على مدخلات العملية الانتاجية لهذا القطاع.
  - أن مدة أسترداد المبالغ المستثمرة(حتى أنها محدودة ،مقارنة برأس مال المشروع المرخص) تعد متدنية مقارنة بجميع القطاعات الاخرى الموجه اليها الاستثمار.
  - التوقعات بأرتفاع معدل العائد على رأس المال المستثمر في هذه المشروعات .
- جاء في المرتبة الثانية من حيث حجم رأس المال المستثمر قطاع الصناعة وبمبلغ (12.80) مليار دولار تقريباً وبنسبة (30.68%) من أجمالي الاستثمار الموجه الى المشاريع المرخصة ، والتي كانت حصة السليمانية منها (7.43) مليار دولار وحصة أربيل (4.10) مليار دولار وجاءت دهوك أخيراً وبمبلغ (1.25) مليار دولار.
- حصل قطاع السياحة على المرتبة الثالثة بمبلغ (6.53) مليار دولار وبنسبة (15.67%) من أجمالي الاستثمار بخاصة أن هذا القطاع يعد من القطاعات المهمة

التي يمكن للحكومة من خلاله تنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل لكون الاقليم يمتلك ميزة نسبية فيه وتنافسية عالية فيما اذا كان الوضع مستقراً.

- المرتبة الربعة كانت من حصة قطاع التجارة وبمبلغ (5.11) مليون دولار وبنسبة (12.27%) من أجمالي رأس المال المستثمر خلال مدة الدراسة .
- القطاعات التسع الاخر حازت على نسبة (9.13%) من رأس المال المستثمر خلال مدة الدراسة رغم كونها تتضمن قطاعات في غاية الاهمية لمستقبل الاقليم وأستقراره وقدرته على الوصول الى الامن الغذائي والامن الاقتصادي ، كاستدامة قدرته التنموية مثل (الزراعة والتعليم والصحة).

4ـ رأس المال المستثمر حسب المحافظات والمدة ونوعية الاستثمار

بعدما عرض الجدول (3) حجم رأس المال المستثمر في المشاريع المرخصة في الاقليم خلال مدة الدراسة وفق القطاعات الاقتصادية ، في هذا الجزء سيتم الحديث عن رأس المال على وفق المدة ونوعية الاستثمار والمحافظات خلال مدة الدراسة وكما موضح بالجدول (4).

جدول (4) رأس المال المستثمر في المشاريع المرخصة في إقليم كوردستان موزع على أساس المدة ونوع الاستثمار للمدة (2006/8/1 -2015/5/31) / مليون دولار

السنة / التفاصيل		2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	الاجمالي
المحافظات	دهوك	قيمة	----	67.788	298.100	292.802	852.250	522.205	991.305	1,685.267	343.694	-----	5,053.411
		%	0	0.16	0.72	0.70	2.05	1.25	2.38	4.05	0.83	0	%12.13
	أربيل	قيمة	----	2,888.100	1,127.163	2,680.370	2,172.634	2,135.425	4,416.610	5,662.077	2,970.288	2.000	24,054.667
		%	0	6.93	2.71	6.43	5.22	5.13	10.60	10.77	7.13	0	%57.75
	السليمانية	قيمة	438.308	1,053.882	601.378	1,313.022	1,667.687	676.158	777.547	5,095.697	921.375	----	12,545.054
		%	1.05	2.53	1.44	3.15	4.00	1.62	1.87	12.23	2.21	---	%30.12
	المجموع	قيمة	438.308	4,009.770	2,026.641	4,286.194	4,692.571	3,333.788	6,185.462	12,443.041	4,235.357	2.000	41,653.132
		%	1.05	9.63	4.87	10.29	11.27	8.00	14.85	29.87	10.17	0	%100
نوع الاستثمار	أجنبي	قيمة	----	735.000	273.044	128.703	868.586	279.489	609.899	2,441.540	224.866	----	5,561.127
		%	----	1.76	0.66	0.31	2.09	0.67	1.47	0.84	0.54	0	13.35
	مختلط	قيمة	----	457.664	147.885	13.406	128.575	277.955	20.460	2,749.896	1.750	----	3,797.591
		%	----	1.10	0.36	0.03	0.31	0.67	0.05	6.33	0	0	9.12
	محلي	قيمة	438.308	2,817.106	1,605.712	4,144.085	3,695.410	2,776.344	5,555.103	7,251.605	4,008.741	2000	32,294.414
		%	1.05	6.76	3.85	9.95	8.87	6.66	13.33	17.42	9.63	0	77.53
	المجموع	قيمة	438.308	4,009.770	2,026.641	4,286.194	4,692.571	3,333.788	6,185.462	12,443.041	4,235.357	2.000	41,653.132
		%	1.05	963	4.87	10.29	11.27	8.00	14.87	29.87	10.17	0	%100

المصدر: إعداد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على:

-Kurdistan Regional Government-Iraq Board of Investment, Studies and Information DepartmentList of Licensed Projects in KurdistanRegion,2015,different pages (69-70,79-80,82-83).

وتشير البيانات السنوية الواردة في الجدول (4) أن أعلى نسبة أستثمار حصلت في عام 2013 وبلغت (29.87%) من أجمالي الاستثمارت الكلية في الاقليم منذ عام 2006. وانخفضت النسبة كثيراً* في سنة 2014 حيث بلغت (10.17%) نتيجة الازمة المالية التي يمر بها الاقليم لعدم تسديد مستحقاته من قبل الحكومة الاتحادية، بالاضافةالى مسالة الارهاب التي تواجه العراق والاقليم والتي كانت لها الدور السلبي لانخفاض الاستثمارات .

شهد مستوى نوعية الاستثمار تفاوتاً واضحاً بين الاهمية النسبية وبين توزيعها على المحافظات الثلاثة واختلافها حسب السنوات خلال المدة حيث تبين مايلي:-

- بلغت أجمالي الاستثمارت المحلية مبلغ قدره (32.294) مليون دولار وتمثل نسبة (77.53%) من أجمالي رأس المال المستثمر في الاقليم خلال مدة الدراسة، في حين بلغت نسبة أجمالي الاستثمارات الاجنبية (13.35%)من أجمالي الاستثمارات للمدة نفسها والبالغة (5.561) مليون دولار، اما الاستثمارت المختلطة فقد كانت بنسبة (9.12%) من أجمالي الاستثمارت وبميلغ قدره (3.797) مليون دولار.
- توزعت الفرص الاستثمارية الاجنبية على محافظات الاقليم، حيث أن محافظة أربيل حصلت المرتبة الاولى من نسبة أجمالي الاستثمارات الاجنبية وبلغت (49.89%) وبمبلغ قدره (4.976) مليون دولار، وجاءت دهوك في المرتبة الثانية بنسبة (69.9%) وبمبلغ قدره (554) مليون دولار، وتلتها السليمانية بالحصول على نسبة قليلة (0.55%) وبمبلغ قدره (31) مليون دولار.

وهذا يدل على عدم تبني العدالة في توزيع الاستثمارات بين المحافظات في الحصول على المنافع التي تأتي من الاستثمارات الاجنبية أو عدم قدرتها على جذب الاستثمارات أو أن الفرص الاستثمارية فيها محدودة، ويجب الاشارة الى أن مبالغ الاستثمارات الاجنبية وفق البيانات الرسمية المنشورة من هيئة الاستثمار في الاقليم تشكل مبالغ المشاريع المرخصةومن ضمنها المنجزة وقيد الانجاز او في قيد المعاملة ولاتمثل القيمة الحقيقية لتدفقات لرأس المال الاجنبي في الاقليم.

*بموجب قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية رقم (2) لسنة 2015وفق المادة (10) والتي تنص على تحديدحصة إقليمكوردستانبنسبة(17.00%)سبعةعشر منالمائةمناجماليالنفقات المبينة في الجدول/هـالنفقات الحاكمة الملحق بهذا القانون وتدفع منقبلوزارةالماليةالاتحادية (11)، لوجود خلافات حول مسالة النفط والغاز(الوقائع العراقية،2015، 17)

- توزعت الفرص الاستثمارية من المشاريع المختلطةعلى محافظات الاقليم التي كانت بنسبة (9.12 %) من أجمالي الاستثمارت في الاقليم، حيث أن محافظة السليمانية حصلت على المرتبة الاولى من نسبة أجمالي الاستثمارات الاجنبية وبلغت (63.66%) وبمبلغ قدره (2.41) مليون دولار ، وتلتها أربيل بنسبة (22.01%) وبمبلغ قدره (836) مليون دولار ، وثم دهوك بالحصول على نسبة أقل (14.33%) وبمبلغ قدره (544) مليون دولار.
- بلغ أجمالي الاستثمار المحلي في الاقليم مبلغ قدره (32.294)مليار دولار، موزعة بنسب متفاوتة (56.49%) ،(31.16%)، (12.25%) على أربيل، السليمانية، دهوك على التوالي.

5- الاستثمار الاجنبي المستقطب حسب المصدر

تمكن إقليم كوردستان من تهيئة بيئة استثمارية مستقطبة للاستثمار الاجنبي ، إذ أستطاع أن يجتذب أستثمار بشكل مباشر يقدر بـ (6.00) مليارات دولار أمريكي خلال مدة الدراسة من عدة دول متقدمة ونامية على ثلاث قارات وكما بينها الجدول (5).

جدول (5) الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبي حسب الدول المستثمرة في الاقليم للمدة (2006/8/1 لغاية 2015/5/31) دولار

أسم الدولة المستثمرة	قيمة رأس المال المستثمر (دولار)	نسبة الاستثمار للدولة المستثمرة / أجمالي الاستثمار الاجنبيي %	نسبة الاستثمار للدولة المستثمرة / أجمالي الاستثمار في الاقليم %
مصر	150,000.000	2.70	0.36
الامارات	2,527.216.000	45.45	6.07
جورجيا	600.000	0.01	0.01
ألمانيا	81,205.712	1.47	0.19
ايران	25,440.802	0.46	0.06
لبنان	995,136.871	17.90	2.39
لبنان+ فرنسا	7,082.207	0.13	0.02
نيوزيلندا	139,389.850	2.50	0.33
روسيا	2,805.670	0.05	0.01
السويد	13,500.000	0.24	0.38
سويسرا	158,665.762	2.85	0.03
تركيا	1,127.857.640	20.31	2.71
المملكة المتحدة	214,403.975	3.85	0.52
الولايات التحدة الامريكية	115,822.925	2.08	0.28
المجموع	5,561.127.414	%100	13.35

المصدر:- أعداد الشكل من قبل الباحثين بالاعتماد على

-Kurdistan Regional Government-Iraq Board of Investment, Studies and Information DepartmentList of Licensed Projects in Kurdistan Region,2015,71-72

تشير البيانات الواردة في الجدول (5) الاهمية النسبية للاستثمار الاجنبي حسب الدول المستثمرة (مصدر الاستثمار) في الاقليم وكالآتي :-

- حصل تدفق الاستثمارات من دولة الامارات المتحدة الى الاقليم على الحصة الاعلى بنسبة (45.45%)من أجمالي الاستثمارات الاجنبية وبنسبة (6.07%) من أجمالي الاستثمارات في الاقليم، وتلتها تركيا في المرتبة الثانية بنسبة (20.31%) و(2.71%) من الاستثمارات الاجنبية والكلية في الاقليم على التوالي، ثم جاءت حصة لبنان بالمرتبة الثالثة بنسبة (17.90%) من أجمالي الاستثمارات الاجنبية ونسبة (2.39%) من أجمالي الاستثمارات في الاقليم.
- بلغت مشاركة الدول (المملكة المتحدة، سويسرا، الولايات المتحدة الامريكية ، مصر ،نيوزيلندا..الخ) حسب الاهمية النسبية في المشاركة نسبة (16.34%) من أجمالي الاستثمارات الاجنبية.
- ضعف مشاركة الدول الاوربية في الاستثمارات الاجنبية في الاقليم لما تتمتع بها هذه الدول من تقدم الصناعي وتكنولوجي ،ونظراً لاهمية ذلكفمن الضروري قيام هيئة الاستثمار في الاقليم بالترويج اللازم لتشجيع المستثمرين ورجال الاعمال لاستثمار رووس أموالهمبخاصة في المشاريع الصناعيةفي الاقليم.
- تركزت الاستثمارت الاجنبية في(46) مشروعاً منها (14) في قطاع الاسكان ،(11) مشروعاً في قطاع الصناعة ، والسياحة والتجارة بواقع (6) مشروعاً لكل منهما، وبقية المشاريع موزعة على القطاعات الاخرى وكما تم الاشارة الى ذلك سابقاً.

كما يمكن اسقاط نسبة الاستثمار الاجنبي للدول الواردة في الجدول (5) كما في الشكل (3).

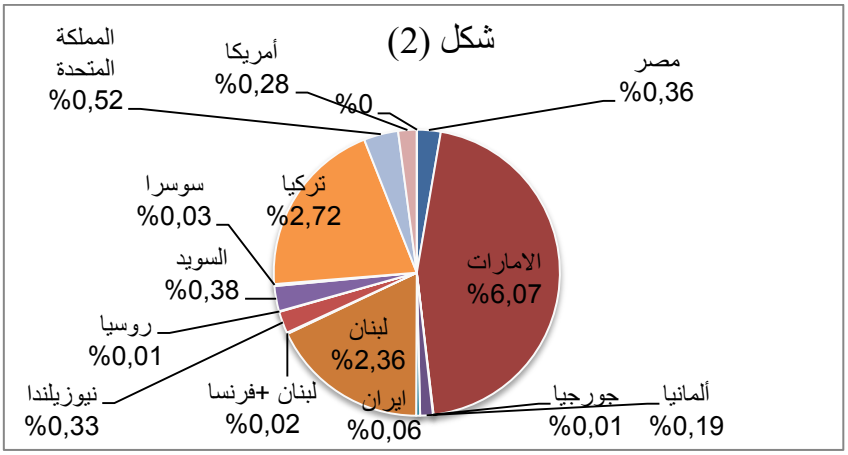

نسبة أسهام الدول الاجنبية في الاستثمار في الاقليم كما في 2015/5/31

المصدر: - أعداد الشكل من قبل الباحثين بالاعتماد على

-Kurdistan Regional Government-Iraq Board of Investment, Studies and Information DepartmentList of Licensed Projects in Kurdistan Region,2015,71-72.

6- حصة المحافظات والقطاعات من رأس المال المستثمر والاراضي

تباينت حصة محافظات الاقليم والقطاعات الاقتصادية من رأس المال المستثمر وكذلك من الاراضي الوفرة وبمساحات مختلفة للمشاريع المرخصة خلال مدة الدراسة وكما مبينة في الجدول (6).

جدول (6) توزيع راس المال المستثمر والمساحات المستثمرة حسب القطاعات والمحافظات في إقليم كوردستان-العراق للمدة (2006/8/1لغاية 2015/5/31)

القطاعات	رأس المال المستثمر (مليون دولار)						المساحة المستثمرة (دونم)					
	الاقليم	نسبة القطاع للاقليم %	المحافظة / الاقليم %			الاقليم	نسبة القطاع للاقليم %	المحافظة / الاقليم %		
			دهوك	أربيل	السليمانية			دهوك	أربيل	السليمانية
الزراعة	705	1.69	1.03	0.63	0.03	3827	7.32	1.26	5.92	0.14
الفنون	10	0.02	—	0.02	—	14	0.03	—	0.03	—
البنوك	740	1.78	—	1.78	—	0	0	—	0	—
الاتصالات	221	0.53	—	0.31	0.22	7	0.01	—	0	0.01
التعليم	720	1.73	0.07	0.55	1.11	1303	2.49	0.04	0.84	1.61
الصحة	1,023	2.46	0.09	2.12	0.25	350	0.67	0.01	0.61	0.05
الاسكان	13,434	32.25	5.14	21.26	5.85	23872	45.66	5.91	29.18	10.57
الصناعة	12,777	30.68	3.00	9.84	17.84	10083	19.29	4.55	6.08	8.66
الخدمات	189	0.45	----	0.24	0.21	145	0.28	—	0.06	0.22

الرياضة	93	0.22	0.15	0.03	0.04	0.27	140	0.20	0.03	0.04
السياحة	6,526	15.67	1.73	10.60	3.34	10.80	5644	2.47	4.33	4.00
التجارة	5,112	12.27	0.92	10.14	1.21	12.75	6671	0.74	10.93	1.08
النقل	104	0.25	—	0.25	—	0.43	225	—	0.43	—
الاجمالي	41,653	%100	%12.13	%57.77	%30.10	%100	52281	%15.18	%58.44	%26.38

المصدر: – أعداد الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على

-Kurdistan Regional Government-Iraq Board of Investment, Studies and Information DepartmentList of Licensed Projects in Kurdistan Region,2015,75-78.

يبين الجدول (6) الآتي: –

- **تظهر أن (32.25%) من أجمالي راس المال المستثمر في الاقليم توجه الى قطاع الاسكان والذي جاء في المرتبة الاولى، وزعت بواقع (5.14 %)، (21.26 %)، (5.85%) لمحافظات دهوك وأربيل والسليمانية على التوالي. وفي المقابل أيضاً استوحذ قطاع الاسكان على أعلى نسبة بخصوص المساحات المخصصة والمستغلة من قبل المشاريع المرخصة في الاقليم، حيث كانت (45.66 %) وموزعة بصورة متفاوتة على المحافظات بنسبة (5.91 %)، (29.18 %)، (10.57 %) على التوالي .**
- **أحتل قطاع الصناعة حسب رأس المال المستثمرالمرتبة الثانية بمبلغ قدره (12,777) مليون دولار، وتلأها قطاعي السياحة والتجارة بمبلغ (6,526)، (5,112) مليون دولار في المرتبة الثالثة والربعة على التوالي.**
- **تركزت المساحات المستثمرة في المراتب الثانية والثالثة والرابعة بنسبة (19.29 %)، (12.75 %)، (10.80%) في قطاعات الصناعة والتجارة والسياحة وبواقع (4.55%، 6.08%، 8.66%) و(0.74 %،10.93 %، 1.08 %) و(2.47 %،4.33 %، 4.00 %) للقطاعات نفسها للمحافظات دهوك وأربيل والسليمانية على التوالي ,ويلاحظ تدني رأس المال المستثمر في العديد من القطاعات المهمة ومنها الزراعة والنقل والصحة والتعليم والخدمات والبنوك .**

المبحث الربع

عوامل الطرد للاستثمار في إلاقليم

ما سبق مثّلَ عوامل جذب للاستثمار الاجنبي والذي أتضح من خلال حجم راس المال المستثمر والقطاعات والمحافظات التي توجه اليها خلال مدة الدراسة والذي أستند الى قانون الاستثماررقم (4) لسنة 2006 ،وبالرغم من أن هذا القانون لا يمكن أن يكون كافياً لجذب الاستثمارات وتنفيذها، بالمقابل هناك عوامل طرد تواجهالاستثماراتفي الاقليم ويمكن بلورتها من خلال النقاط التالية :-

1-العقبات البنيوية: هناك العديد من هذه العقبات والتي تتمثل في:

- نقص في البنية التحتية في الاقليم، من طرق ومواصلات واتصالات، والطاقة والمياه. والتي تعدُ متطلبات هامة للمستثمرالأجنبيبخاصة في المناطق الصالحة للاستثمار.
- ضعف السوق المحلي في الاقليم، ويرجع السبب إلى ضيق الطاقة الاستيعابية للسوق مما يؤثر على المستثمر في تسويق منتجاته وعدم رغبته في التوسع في مشاريع استثمارية حالية ومستقبلية.
- عدم أفتتاح سوق رأس المال للاوراق المالية في الاقليم وتعتبر عقبة في وجه الاستثمارات الاجنبية والمحلية وإن السوق المالية هي ممول رئيس لشركات قطاع الأعمال، وهي السبيل المفضل الذي يلجأ إليه المستثمرون والشركات لتمويل أنشطتهم الاستثمارية، بالرغم من صدور الموافقة بتشكيل سوق أربيل للاوراق المالية واكمال كافة الاجراءات الاأنها لم تباشر باعمالها لغاية تاريخ كتابة هذا البحث.
- ضعف الجهاز المالي والمصرفي في الاقليم، ولاتزال المنظومة البنكية دون المستوى المطلوب لمواكبة الاستثمار.

2-العقبات القانونية: يمثل القانون غالباً عائقاً واضحاً أمام جذب الاستثمارت وخلق البيئة الملائمة لها، وفي إقليم كوردستان هناك عقبات قانونية أمام الاستثمار منها:

- رغم توافق أحكام بنود قانون الاستثمار في إقليم كوردستان مع الدستور العراقي لسنة 2005 ، والذي يتضمن العديد من الحوافز المالية الاكثر سخاءً (للمستثمرين الأجانب) من قانون الاستثمار العراقي الاتحادي. لا يزال المستثمرون الاجانب ليسوا في مطمئنين لوجود واجهة قانونية قد تبدد مضطربة.

- القوانين والتعليمات التي تحكم عمل الوزارات، والتي لا تلتزم بنص قانون الاستثمار، ولا بنظام وتعليمات الاستثمار، مما يسبب ظهور نية معرقلة طاردة للاستثمار في الاقليم.
- لم يتضمن قانون الاستثمار في إقليم كوردستان على الخارطة الاستثمارية، التيتتضمن المشروعات الاستثمارية (فرص الاستثمار) من أجل ضمان توفير حد أدنى من المعلومات عن كل مشروع استثمارى يراد الترويج له.

3-العقبات الاقتصادية والماليةوالموراد البشرية: تعدُ هذه العقبات مهمة لصد الاستثمارات من التوجه الى أي أقتصاد، وهي في إقليم كورستان تشتمل على:

- عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار وتضارب السياسات الاقتصادية والاستثمارية في الاقليم مما يزعزع ثقة المستثمر.
- عدم وجود بيانات ومعلومات دقيقة، أو أنها غيرمتاحة وأن وجدت فأنها لاتعبر بدقةعن الأوضاع الاقتصادية والظروف الاستثمارية الملائمة في الاقليم.
- عدم أستقرار قيمة الدينارالعراقي وتعدد أسعار الصرف مما لها آثار سلبية على المستثمر إذ يؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار ويؤدي في النهاية إلى نقصان تدريجي لأرباح المستثمرين عند تحويلها للخارج.
- محدودية توفير التمويل المحلي اللازم في الاقليم، حيث ان الاقليم في الوقت الحالي يعاني من عجز في تمويل مشروعات استثمارية كثيرة نتيجة الازمة المالية وعدم تسديد مستحقاته من الحكومة الاتحادية بموجب قانون الموازنة العامة في العراق.
- عدم استقرار الموارد المالية ومنذ سنة 2013 لحكومة إقليم كوردستان لوجود خلافات مع الحكومة الاتحادية ، رغم تحديد نسبة (17%) من قانون الموزانة العراق الاتحادية كحصة للاقليم ومنذ سنة 2005 والسنوات المتعاقبة .
- عدم أستقرار اسعار النفط في الاسواق العالمية والتي لها أثر سلبي على وتيرة الاستثمار في الاقليم.
- غياب سياسة واضحة وصريحة للاستثمار العقلاني للموارد الاقتصادية الأخرى المتوفرة في ولاسيما الموارد المائية والسياحة والمواد الخام، والتكامل الاقتصادي على

مستوى الإقليم وفي ما بين المحافظات الكوردستانية على مدى السنوات القادمة لضمان العقلانية وحسن التصرف في استخدام الموارد الاقتصادية في الاقليم.

- محدودية أمكانية الاستفادةمن استخدام الكفاءات والطاقات البشرية المحلية والمهاجرة في الخارج.

4-العقبات المؤسساتية التنظيمية والاجرائية والادارية: هذه العقبات هي الاخرى مؤثرة على توجه الاستثمار الى القطاعات الاقتصادية للاقليم ، ومنها:

- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار في الاقليم وتضارب الاختصاصات فيما بينها في بعض الأحيان أي بعبارة أخرى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر مما يضع المستثمر في حيرة وقلق وزعزعة ثقته في الرغبة في الاستثمار.
- تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة, والاجراءات الروتينية بالترخيص للاستثمار، وبطء في التنفيذ والتأخير المستمر والمتعّمد مما يؤدي إلى ضياع وقت المستثمر جراء الروتين أي البيروقراطية والمحاباةفي إنجاز المعاملات.
- محدودية كوادر بشرية كفوءة ومدربة في إدارات أجهزة الاستثمار القائمة على إنجاز المعاملات بكفاءة عالية.
- نقص وضعف الخبرات الفنية والإدارية اللازمة بخاصة الهندسية في هيئة الاستثمار في الاقليمللاشراف على المشاريع الاستثمارية، بخاصة في قطاع الاسكان بموجب التقارير الصادرة من الهيئة والجهات المعنية الاخرى بخصوص عدم مطابقة الموصفات الفنية والهندسية وتدني الاداء للشركات المستثمرة وتاخرها في اكمال المشروعات في الوقت المحدد .

خامساً: عقبات سياسية واجتماعية: تتمثل في:

- عدم الاستقرار المناخ السياسيوالاضطرابات الأمنية في داخل العراق في محاربة الارهاب، وتجددالاضطرابات العسكرية بين الاحزاب الكوردية بين حدود الاقليم وتركيا وايران، مما لهما الأثر السلبي في تشجيع وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي في الاقليم.
- وجود خلافات سياسية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم حول نظام وأدراة الحكم في العراق ، وتعدد الاحزاب وأبداء الراي غيرالسليم في القرارات التي تخص الاقليم جراء الارث الفكري في استمرار التسمك بمركزية السلطة في العراق.
- ضعف ثقافة الاستثمار عند المواطن وعدم تعاونه مع هيئة الاستثمار والدوائر ذات الصلة أو مع المستثمرين.

الاستنتاجات والنتائج

1-ما يعزز البيئة الاستثمارية في إقليم كوردستان- العراق هو صدور قانون الاستثمار رقم (4) لسنة 2006 الذي شكل طفرة حقيقية في تعزيز وجذب الاستثمارات الخارجية والداخليةواستقطاب الفرص الاستثمارية .

2- بلغت أجمالي عدد المشاريع الاستثمارية المرخصة في إلاقليم (718) مشروعاً، موزعة بواقع (186)، (330)، (202) على محا فظات دهوك، أربيل ،السليمانية على التوالي.

3- كانت حصة الاكبر من نصيب للقطاعات الاقتصادية (الصناعة، الاسكان، السياحة، التجارة) وبواقع (182)، (163)، (128)، (119) وبنسبة (25,3%)، (22,7%)، (17,8%)، (16,5%) على التوالي.

4-توزعت المشاريع الاستثمارية بواقع (644)، (46)، (6) مشروعاً للاستثمارات المحلية الاجنبية والمختلطة حسب جنسية الدولةعلى التوالي. ويدل على ان الاقليم أعتمد وبشكل كبير على الشركات المحلية في تنفيذ المشاريع الاستثمارية ، وتفاوت في حصة عدد المشاريع المرخصة حسب جنسية المستثمر ونوعيةالانشطة القطاعية، والتوزيع النسبي بين محافظات الاقليم.

5-حصلت محافظة أربيل على أعلى نسبة من الاستثمارت وبلغت (57.75%)، وتلتها السليمانية بنسبة (30.12%) ثم محافظة دهوك باقل حصة بنسبة (12.13 %). مما يدل على عدم عدالة توزيع الفرص الاستثمارية بين المحافظات ، وهذا يعني أن أكبرالامتيازاتكانت من الاستثمارات التيهي من حصة محافظة أربيل.

6-أن الحصة الاعلى لرأس المال المستثمر كانت في قطاع الاسكان بنسبة (32.25%) وتلأها قطاع الصناعة بنسبة (30.68%) ثم قطاعي السياحة والتجارة بنسبة (15.67%)،(12.27%) على التوالي، ولم تستوحذ كل القطاعات الاخرى سوى نسبة (9.13%)، وهذه دلالة على عدم وجود سياسة واضحة ضمن خارطة أستثمارية للتوازن التنموي بين القطاعات الاقتصادية في الاقليم.

7-وتشير البيانات السنوية أن أعلى أستثماركان في عام 2013 بنسبة (29.87%) من أجمالي الاستثمارت الكلية في الاقليم منذ عام 2006. وانخفضت النسبة كثيراً حيث بلغت (10.17%) في عام 2014 نتيجة الازمة المالية التي يمر بها الاقليم لعدم تسديد مستحقاته من قبل الحكومة الاتحادية والحرب ضدالارهاب الذي

يواجهه العراق والاقليم كانت لها الدور السلبي لانخفاض الاستثمارات .إذ أن الاستثمارات على مستوى نوعية الاستثمار شهدت تفاوتاً واضحاً بين الاهمية النسبية وبين توزيعها على المحافظات الثلاثة واختلافها حسب السنوات خلال المدة.

8- كانت النتائج متفقة مع فرضية البحثإذ أن واقع العملية الاستثمارية من خلال بنود قانون الاستثمار في الاقليم كانت مشجعة في جذب الاستثمار، ألا ان تلك العملية واجهت العديد من المعوقات في الواقع التطبيقي وأصبحت عوامل طرد للاستثمار في إقليم كوردستان –العراق، بخاصة عدم الاستقرار السياسي والامني والمشاكل السياسيةوالقانونية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم ، وعدم وجود سياسة واضحة ضمن خارطة أستثماريةمعلنة مسبقا، والاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية والبشرية في فيه.

المقترحات

من أجل تذليل وأحتواء ومعالجة عوامل الطرد وخلق وتطوير البيئة الاستثمارية فأن هناك جملة من المقترحات لجعل بيئة إقليم كوردستان – العراق جاذبة للاستثمارالاجنبي والمحلي ومن أهمها بالاضافة الى الاستمرار بتامين الاستقرار الامني هي:-

1-ضرورة تعديل قانون الاستثمارفي الاقليم ليتناسب والظروف والمستجدات والتغيرات العالميةوتطويرالقطاع الخاص لدعم التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمار الاجنبي والمحلي من خلال تضمين القانون حوافز وأعفاءات وضمانات قانونية أكثرتشجيعاً من قوانين الاستثمار في الدول المجاورة للعراق والاقليم .

2-ضرورة قيام الاقليم بأتباع التخطيط الاستراتيجي لدعم الاستثمارات بخاصة الاستثمارات الاجنبية من خلال تبني الخارطة الاستثمارية.واجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية للفرص الاستثمارية المتاحة التي تتضمن الاهمية النسبية لكل مشروع والتوزيع المكاني حسب المحافظات والاقضية والنواحي لتحقيق عدالة أكبر والحصول على المنافع الاستثمارية، والتوزيع الزماني لانجاز وأكمال تلك المشاريع في المواعيد المحددة لها. وكذلك ضرورة القيام بالمزيد من الاجراءات التسويقية

والدعائية في داخل الاقليم والعراق والخارج بهدف التعريف بمناخ الاستثمار وحوافزه ومزاياه المتوفرة في الاقليم.

3- ضرورة أجراء الاصلاحات الاقتصادية والادارية في الاقليم لانها منأحد الاسباب الرئيسة لتيهئة البيئة الاستثمارية ومنها:-

- **تقليص النفقات الحكومية بخاصة الاستهلاكية والتبذيرية والتوجه الى الانفاق الاستثماري لزيادة التكوين الراسمالي.**
- **جذب رؤوس الآموال الخارجية بشكل مباشر وبشفافية .**
- **أصلاح وتطوير الجهاز المصرفي وأفتتاح سوق اربيل للاوراق المالية .**
- **إصلاح الجهاز الإداري للاقليم وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة وتقليل الروتين في أنجاز المعاملات بدون محسوبية وتاخير.**
- **إصلاح التعليم المهني وحلّ مشكلة نقص الآيدي العاملة الماهرة، وتحسين بيئة العمل للاستثمار.**

المصادر

1- الدويري ، أحمد، تخطيط الاستثمار، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد، دمشق ، بدون تاريخ.

2-حكومة إقليم كوردستان ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية لاقليم كوردستان للسنوات 2015-2019، أربيل، 2014 .

3- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول الاوابك،التقرير الاحصائي السنوي 2014.

4- إلهيتي ، د. نوزاد عبد الرحمن ، تطور الصناعات التحويلية في دولة الأمارات ، مجلة أخبار النفط والصناعة ، الأمارات ، العدد (415) ، نيسان ،2005.

5-الشهراني، سعد بنعلي، .http:/www.alhayat.com/Opinion/Writers/375353

6- حمزة ، د.حسن كريم، مناخ الاستثمار في العراق ، جامعة الكوفة كلية الادارة والاقتصاد،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 8، العدد 23، 2012.

7- شهاب،د.سعدعجيل،مؤشرات الاستثمار في إقليم كوردستان العراق مقارنة بين المحافظات والقطاعات للمدة 2006-2011،مجلة جامعة نوروز ،العدد (صفر) ،2012.

8- أحتياطي النفط والغاز في العراق https://www.openoil.net.

9-المجلس الوطني لكوردستان –العراق، قانون الاستثمارفي إقليم كوردستان –العراق رقم (4) لسنة 2006 .

10- الوقائع العراقية ،قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية رقم (2) لسنة 2015 ، العدد (4352) في 2/16/ 2015.

11- علوان، قاسم نايف، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، دارالثقافة، عمّان، 2008.

12- مطر، محمد، إدارة الاستثمار، إطار نظري والتطبيقات العملية، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن ،عمان، 2009.

13- عبد الرضا، د. نبيل جعفر،د. عدنان فرحان الجوارين ، البيئة الاستثمارية في كردستان، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3733، 2012/5/20 http://www.ahewar.org.

14- عريقات ،د.حربي محمد موسى ، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية، جامعة البتراالخاصة،دراسة مقدمة الى المؤتمرالعلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية / جامعة فيلادلفيا خلال الفترة 4-2007/7/5.

15- الشماع ,خليل محسن ، الادارة المالية،الطبعة الثانية، بغداد،1992.

16- مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2006، التقرير السنوي الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت 2006.

17- مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1988، التقرير السنوي الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت 1989.

المصادر الاجنبية

1- Kurdistan Regional Government-Iraq Board of Investment, Studies and Information Department List of Licensed Projects in Kurdistan Region,2015.

2- OPEC Annual Statistical Bulletin 2015,22.

3- http://www.kurdistaninvestment.org.